

## تمويل أهداف التنمية المستدامة: كيف يكمن للبرلمانات سد الفجوة؟

ورشة عمل للبرلمانات على هامش المنتدى العالمي للاستثمار للعام 2018

قاعة رقم 11، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2018

اللغات: الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية

لقد برزت كيفية تمويل خطة أعمال عام 2030 على المستوى القطري كمسألة رئيسية منذ أن اعتمد قادة العالم أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2015. إن قدرات الحكومات على حشد مجموعة واسعة من مصادر التمويل، وأدوات واستراتيجيات التمويل، وتسلسلها والاستفادة الفعالة منها ستكون أساسية في قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014 إن الفجوة السنوية في الاستثمار في القطاعات الرئيسية في مجال التنمية المستدامة، في البلدان النامية، تبلغ في المتوسط 2.5 تريليون دولار أمريكي سنوياً.

وهذا يعني الحاجة إلى حشد الأموال بشكل استباقي من المصادر الجاهزة وتطبيق آليات مبتكرة لتجميع الجهود العامة والخاصة، ومزج التمويل المحلي والدولي. وعلى هذا الصعيد، تؤدي البرلمانات الوطنية دوراً حاسماً. إنها مسؤولة عن إنشاء بيئة سلسة ومناسبة لأهداف التنمية المستدامة على المستوى التشريعي عن طريق تحديد أولويات الإصلاح وصياغة التشريعات الجديدة، في مسائل مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو حوافز الاستثمار. إنها تشارك في صياغة إدارة الميزانية والموافقة عليها، ومراجعتها ومراقبتها. وقد يبدأ المشرعون الوطنيون خطوات ذات صلة لتحسين إدارة الضرائب وإدارة المالية العامة أو لمكافحة التدفقات المالية وتجنب دفع الضرائب وهي تتغاضى عن أداء الحكومة. ولا يمكن التقليل من شأن دور البرلمانين في بناء الشراكات من أجل التنمية وتمويلها. ويؤدي البرلمانون دوراً أساسياً في تعزيز المناقشة العامة حول أهداف التنمية المستدامة وافتتاحها - ليس فقط داخل الغرفة البرلمانية، بل أيضاً مع الجهات المعنية في الأعمال والمجتمع المدني.

## القضايا التي ينبغي معالجتها

- ما هي وسائل التمويل الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
  - بأي طرق يمكن للبرلمانات ضمان موارد كافية لأهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري؟  
أي نهج ابتكارية يمكن النظر فيها؟
  - كيف يمكن تحسين التفاعل بين البرلمانات وواضعي السياسات والقطاع الخاص لتقديم الأفضل من أجل التنمية المستدامة؟
  - كيف يمكن تنفيذ الرقابة البرلمانية لضمان وضع ميزانية قائمة على الأدلة وسياسات الاستثمار التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة؟
  - كيف يمكن تحسين التبادل والتفاعل بين برلمانات الدول المختلفة لتعزيز تماسك السياسات عبر الحدود وتحقيق التآزر؟
-

## البرنامج المؤقت

10:00 – 9:30

كلمات افتتاحية للسيدة غابرييلا كوفيفاس، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، والسيد ميشال مولر، الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، والدكتور موخيسة كيتوي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

**10:00 – 11:30 – الجلسة 1:** بناء القيادة من أجل حشد المصادر العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تعتبر الموارد العامة المحلية أكبر مصدر لتمويل أهداف التنمية المستدامة المتاح لمعظم البلدان، فهي تعادل الجزء الأكبر من الضرائب التي يمكن أن ترفعها الحكومات لدعم البرامج الاجتماعية واستثمارات البنية التحتية، كما هي محددة من خلال عملية الميزانية. وستركز هذه الجلسة على كيفية مساهمة الموارد العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الفعال، وستستعرض بعض الخطوات العاجلة التي يمكن أن تتخذها البرلمانات لزيادة الإيرادات العامة وتعزيز السياسة المالية بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة. كما ستفكر في سبل يمكن من خلالها للمساعدة الإنمائية دعم هذه الجهود في بعض البلدان.

**11:30 – 13:00 – الجلسة 2:** الفرص الناشئة: إشراك القطاع الخاص

تعتبر استثمارات القطاع الخاص، بنحو متزايد، محورية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ستستعرض هذه الجلسة بعض الاتجاهات الرئيسية المحيطة بالاستثمارات الخاصة اليوم، بما في ذلك من القطاع المصرفي وشركاء التنمية الدوليين. كما ستناقش الطرق التي يمكن للبرلمانات من خلالها تحسين سياسة الاستثمار الحكومية والعمل على ضمان المكاسب الاستثمارية على صعيد المجتمع.

**16:00 – 17:30 – الجلسة 3:** الميزانية القائمة على الأدلة وأهداف التنمية المستدامة – أمثلة عن الممارسات الجيدة

ينبغي أن تكون كل استراتيجية وطنية متعلقة بأهداف التنمية المستدامة متجذرة في الاحتياجات والوقائع الخاصة بكل بلد. ومن أجل أن تكون فعالة، يجب أن يستند تمويل الاستراتيجية إلى الميزانيات القائمة على الأدلة والنتائج. ستعطي هذه الجلسة فرصة للبرلمانيين لمناقشة السبل التي يمكنهم من خلالها ضمان أن أطر أهداف التنمية المستدامة وميزانياتها الوطنية مثمرة وقائمة على الأدلة واحتياجات الناس. سيتم إيلاء اهتمام خاص لمراقبة الميزانية وكيفية ضمان العمل الفعال من البرلمانات في هذا الصدد.

**17:30 – 18:00 – الاستنتاجات والجلسة الختامية**



# Financing the SDGs: How can parliaments bridge the gap?

Workshop for parliamentarians in the context of the 2018 World Investment Forum

Room 11, UN Office in Geneva, 22 October 2018

Languages: English, French and Spanish

How to finance the 2030 Agenda at the country level has emerged as a key issue since world leaders adopted the Sustainable Development Goals (SDGs) in September 2015. Governments' abilities to mobilize, sequence and make effective use of a wide variety of both financing sources and financing instruments and strategies will be central to their ability to achieve the SDGs. The World Investment Report 2014 estimates the annual investment gap in key SDG sectors in developing countries at an average 2.5 trillion US dollars per year.

This implies the need to proactively mobilize funds from ready sources and to implement innovative mechanisms to pool public and private efforts, and blend domestic and international financing. On this front, national parliaments have a crucial role to play. They are responsible for creating a smooth, pro-SDG environment at the legislative level by identifying reform priorities and drafting new legislation, on matters such as public-private partnerships or investment incentives. They take part in formulating, approving, auditing and overseeing budget management. National lawmakers may initiate relevant steps to improve tax administration and public finance management or to combat illicit financial flows and tax avoidance as they overlook the performance of the government. The role of parliamentarians in building partnerships for development and in its financing cannot be underestimated. Parliamentarians are also central to promoting and initiating public debate on the SDGs – not only within the parliamentary chamber both also outside, with business and civil society stakeholders.

---

## Issues to be addressed

- What are the key financing means to achieve the SDGs?
  - In what ways can parliaments ensure adequate resources for the SDGs at country level? What innovative approaches can be considered?
  - How can the interaction between parliaments, policy makers and the private sector be improved to better deliver on sustainable development?
  - How can parliamentary oversight be implemented to ensure evidence-informed budgeting and investment policies that are aligned with sustainable development objectives?
  - How can exchange and interaction between parliaments of different countries be improved to promote policy coherence across borders and achieve synergy?
-



## **Provisional programme**

**9:30 – 10:00**

**Opening statements by Ms. Gabriela Cuevas, IPU President, Mr. Michael Moller, UNOG Director-General and Dr. Mukhisa Kituyi, UNCTAD Secretary-General**

### **10:00-11:30 - Session 1: Building leadership for the mobilization of public resources to attain the SDGs**

Domestic public resources are by far the largest source of SDGs finance available to most countries, they correspond for the most part to taxes that governments can raise to support social programmes and infrastructure investments as defined through the budget process. This session will focus on how public resources can contribute to the effective attainment of the SDGs, and will review some of the most urgent steps parliaments can take to increase public revenue and strengthen fiscal policy consistent with the SDGs. It will also reflect on ways in which development aid can support these efforts in some countries.

### **11:30-13:00 - Session 2: Emerging opportunities: Private sector engagement**

Private sector investments are seen increasingly as pivotal to the achievement of the SDGs. This session will review some of the main trends surrounding private investments today, including from the banking sector and international development partners. It will also discuss ways in which parliaments can better inform government investment policy and act to ensure society-wide investment gains.

### **16:00 – 17:30 - Session 3: Evidence-informed budgeting and the SDGs – examples of good practices**

Each national SDG strategy needs to be rooted in country-specific needs and realities. To be effective, the financing of the strategy must be based on evidence-informed and results-based budgets. This session will give an opportunity to parliamentarians to discuss ways in which they can ensure that national SDG frameworks and budgets are result-oriented and informed by evidence and the needs of the people. Special attention will be paid to budget oversight and how to ensure effective action from parliaments in this regard.

**17:30 – 18:00 - Conclusions and closing session**